

مؤتمرات وجولات بحثية :

- مؤتمر قومي: "نحو تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر"**
- الغرض من إقامة مؤتمر قومي يتضمن الإعلام والمنتفعين من المنشآت الصغيرة والمتوسطة هو:
- طرح ورقة العمل الخاصة بتعزيز القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر كاستراتيجية وطنية وخطة خمسية لتعزيز القدرة التنافسية.
 - تفعيل الحوار بين أصحاب المنشآت وصناع القرار.
 - زيادة الوعي بالجهود المبذولة من الحكومة المصرية بصفة عامة و وزارة المالية بصفة خاصة.
 - عقد المؤتمر في سيمراميس انتركونتيننتال لمدة يوم واحد السبت الموافق 26 مارس 2005 مصاحباً بمعرض يتضمن عينة من أصحاب المنشآت الصغيرة (10 منشآت) ويقدر عدد الحاضرين أكثر من 300 ضيف.
 - يدور الملتقى حول "تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر" ويتكون المؤتمر من 6 جلسات توضح الدور الحكومي في النطاقات السبع السياسية.
 - سيقوم السادة الوزراء برئاسة الجلسات وباقي المتحدثين هم من ممثلي الحكومة والوكالات المانحة والقطاع الخاص والمنظمات الغير الحكومية.
 - سيتم توزيع الدعوات على ما يقرب من 180 منظمة (حكومية و غير حكومية) تعمل في مجال تنمية المنشآت الصغيرة و المتوسطة في مصر

ورش العمل المحلية

الهدف من اجتماعات المحافظات هو الانتقال الى مستوى استشاري آخر وهو المستوى المحلي، من أجل خلق بيئة تشريعية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة يجب ان يلعب كل أ من المحافظات المحلية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة دوراً مهم. مناقشة السياسات تعتبر خطوة لضمان إدخال أكبر عدد ممكن من المستفيدين تجاه تكوين وترتيب سياسات لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

الهدف:

المحافظات

- القليوبية
- بورسعيد
- دمياط
- الفيوم
- سوهاج
- قنا
- الإسكندرية

الجولات البحثية :

البعثة الثانية إلى كندا:

سعت البعثة الثانية لمناقشات متعمقة في عدة مواضيع تتضمن التنسيق بين المبادرات الحكومية لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، تنمية تأسيس تلك المنشآت، الربط بين المنشآت، أنظمة المعلومات الخاصة بهم، تخفيف العبء التنظيمي، تعزيز القدرة التنافسية، الآليات والحوافز الخاصة بتحصيل الضرائب والإصلاح الضريبي، دور القطاع غير الرسمي، هيكلية التعريفات الجمركية والدور الحكومي المرتبط بالاستيراد والتصدير ويتضمن جودة التصدير، تنمية القدرة التمويلية لتلك المنشآت، الاستثمار الأجنبي المباشر والبيوت التجارية، تنمية الوصول لعقود التوريدات الحكومية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال تعزيز القوانين والتشريعات واعتبارات اجتماعية أخرى خاصة بعمالة الأطفال والنوع.

الهدف:

شكلت لجنة تقصى الحقائق المكونة من موظفي الادارة العليا بالحكومة المصرية العاملين في مجال تنمية سياسات المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتم الحصول على تقارير مفصلة من موظفي الادارة العليا بالحكومة الكندية عن المنهجية والسياسات والبرامج الخاصة بتنمية سياسات المنشآت الصغيرة والمتوسطة تحديداً تلك المتعلقة بالضرائب وتحصيلها وقوانين التعاريف الجماركية متضمنة التنفيذ للقطاع الرسمي وغير الرسمي. بالاضافة الى استكشاف إمكانيات زيادة القيمة المضافة الكندية لإصلاح السياسات في مصر وتعزيز القدرة الاستراتيجية المصرية على تطبيق أفضل الممارسات المقبولة عالمياً لتنمية سياسة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

المنظمات التي تمت زيارتها:

- بنك تنمية الأعمال بكندا <http://www.bdc.ca>
- اتحاد البنوك الكندي www.cba.ca
- اتحاد الصناعات المستقلة بكندا [/http://www.cfib.ca](http://www.cfib.ca)
- الوكالة الكندية للتنمية الدولية [/http://www.acdi-cida.gc.ca](http://www.acdi-cida.gc.ca)
- اتحاد رأس المال المضارب بكندا [/http://www.acdi-cida.gc.ca](http://www.acdi-cida.gc.ca)
- ائتمان بودرو www.dnb.ca / www.tuc.ca
- إدارة التمويل بكندا [/http://www.fin.gc.ca](http://www.fin.gc.ca)
- تنمية الصادرات كندا [/http://www.edc.ca](http://www.edc.ca)
- تنمية الموارد البشرية والمهارات بكندا [/http://www.hrsdc.gc.ca](http://www.hrsdc.gc.ca)
- الصناعة الكندية [/http://www.ic.gc.ca](http://www.ic.gc.ca)
- الشراكة الاستثمارية بكندا www.investincanada.gc.ca
- مركز بحوث التنمية الدولية بكندا [/http://web.idrc.ca](http://web.idrc.ca)
- التجارة الدولية كندا www.infoexport.gc.ca and [/http://www.itcan-cican.gc.ca](http://www.itcan-cican.gc.ca)
- جمعية اتحاد بيوت التجارة "تريدينج هاوسوز" بأونتاريو [/http://www.cbs.gov.on.ca](http://www.cbs.gov.on.ca)
- وزارة خدمات الأعمال والمستهلك بأونتاريو [/http://www.ontariocanada.com](http://www.ontariocanada.com) and www.ontarioexportsinc.com
- وزارة التجارة وتنمية الاقتصاد بأونتاريو [/http://www.cbs.gov.on.ca](http://www.cbs.gov.on.ca)
- الاعمال العامة والخدمات الحكومية [/http://www.pwgsc.gc.ca](http://www.pwgsc.gc.ca) and [/http://www.cbcs.org/ontario](http://www.cbcs.org/ontario)
- الأسواق المالية بتورنتو www.tsxventure.com

البعثة إلى الولايات المتحدة الأمريكية:

زيارة ممثلي وزارة التجارة الخارجية إلى الولايات المتحدة الأمريكية كانت نتيجة الدعوة التي ارسلتها إدارة المنشآت الصغيرة بالولايات المتحدة الأمريكية، و تم عقد اجتماعات لأعضاء الوفد مع عدد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية التي تدعم قطاع المنشآت الصغيرة بالولايات المتحدة الأمريكية. قامت وحدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة بمكتب الوزير بإعداد الجدول الزمني للاجتماعات مع مختلف المنظمات بالتنسيق مع المكتب التجاري بواشنطن وإدارة المنشآت الصغيرة بالولايات المتحدة. بدأت البعثة في 18 أكتوبر حتى 31 أكتوبر 2003 وتمت استضافة الاجتماعات في 3 مدن هي (شيكاغو وبوسطن وواشنطن).

الأهداف:

غرض الزيارة هو زيادة الوعي بخبرات إدارة المنشآت الصغيرة في تنمية الأعمال الصغيرة، بالتركيز على تشجيع الاستثمارات والمساواة بين الجنسين، وزيادة مجالات التعاون بين كلاً من إدارة المنشآت الصغيرة والمنظمات الأخرى مع الوزارة.

المجالات والزيارات الميدانية ركزت على الموضوعات التالية:

- صياغة السياسات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- الخدمات غير التمويلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- الخدمات التمويلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- النوع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- المعارض التجارية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

المنظمات التي تمت زيارتها:

- إدارة المنشآت الصغيرة والمتوسطة واشنطن <http://www.sba.gov/dc>
- بنك التصدير و الاستيراد واشنطن <http://www.exim.gov>
- مؤسسة التمويل الدولية واشنطن <http://www.ifc.org/>
- مركز مساعدات التصدير برودايلاند جامعة برايت (بوسطن) http://www.risbdc.org/c_trade.htm
- بنك التصدير والاستيراد، الولايات المتحدة الأمريكية- شيكاغو <http://www.exim.gov>
- البنك الأمريكي الأول <http://www.firstbank.com>
- مكتب أليوني التجاري <http://www.commerce.state.il.us>
- نوربيك شيكاغو <http://www.norbic.org>
- إدارة المنشآت الصغيرة، مكتب مقاطعة ماستشوستي بوسطن <http://www.sba.gov/regions/states/il>
- إدارة المنشآت الصغيرة، الولايات المتحدة الأمريكية، مكتب مقاطعة الينوي، شيكاغو <http://www.sba.gov/regions/states/il>
- مركز مساعدات التصدير، الولايات المتحدة الأمريكية، بوسطن <http://www.buyusa.gov/newengland/boston.html>
- مركز تنمية المنشآت الخاصة بالمرأة ، شيكاغو <http://www.wbdc.org>
- مركز تنمية المنشآت الصغيرة جامعة ماساشوستس <http://msbdc.som.umass.edu>

البعثة الأولى إلى كندا:

قام الوفد الأول بزيارة أوتاوا خلال الفترة من 28 سبتمبر إلي 4 أكتوبر 2002 ، وأعدت الزيارة لتوفير المعلومات اللازمة والمتعلقة بالمجالات السياسية العامة. عقدت الاجتماعات في أوتاوا مع المنظمات الحكومية الفيدرالية التالية: منظمة الصناعة بكندا، فرع لإدارة سياسات المنشآت الصغيرة، مركز خدمات الأعمال بكندا، المساهمة ومعالجة السياسات القانونية، خدمات الأعمال وإدارة المعلومات، قطاع المالية(الأمانة العامة للإبداع)، سياسة الضرائب والمواضيع الحكومية المتبادلة، التجارة الدولية والعلاقات الخارجية، الأعمال العامة والخدمات الحكومية، بنك تنمية الصادرات بكندا ، منتدى تدريب التجارة الدولية، مجلس الأبحاث الوطنية، بنك تنمية الأعمال. كما التقى الوفد مع مسئولى غرفة التجارة الكندية و مركز التنظيم باوتاوا. تم تشكيل لجنة بعد عودة الوفد الأول إلى القاهرة لتطبيق التوصيات، مع ملاحظة أن خبرة كلاً من تنمية الصادرات بكندا وبنك تنمية الأعمال بكندا أدت إلى بعض التغييرات فى المنظمات المصرية فيما يتعلق بالمنهجية، والتمويل. أسفر الاجتماع مع منظمة الصناعة بكندا إلى اعطاء "الإبداع" الأولوية ضمن الاستراتيجية الجديدة الخاصة (بتعزيز القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة فى مصر). كما أسفر الاجتماع مع الغرفة التجارية عن توصيات بخصوص عضوية الغرف التجارية بمصر يجب أن تكون اختيارية وليست إلزامية كما كانت من قبل.

المؤتمرات العالمية

العقبة (الأردن)

الموضوع: " التنافسية مفتاح لبرنامج تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة"

التاريخ: 7-9 ديسمبر 2003

مكان الانعقاد: العقبة الاردن

موقع إلكترونى: <http://www.miegypt.com/presentations.asp>

بولندا

الموضوع: "الملتقى الدولي للمنشآت الصغيرة"
المنندي 31 للملتقى الدولي للمنشآت الصغيرة
الموضوع: " المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تكتلات السوق العالمية"
مكان الانعقاد: وارسو بولندا

موقع إلكتروني: <http://www.isbc2004.pl/isbc>

جنوب افريقيا

المجلس العالمي رقم 49 للمنشآت الصغيرة
الموضوع: "العولمة و تأثيرها على التأسيس وتنمية المنشآت الصغيرة في الدول النامية "
التاريخ: 20 - 23 يونيو 2004

مكان الانعقاد: جوهانسبرج ، جنوب أفريقيا

موقع إلكتروني: <http://www.icsb2004.com/call.html>

المنظمات التي تمت زيارتها:

• المركز الاستشاري القومي للتصنيع <http://www.namac.co.za>

• وكالة تشجيع المنشآت www.ntsika.org.za

• مهارات العمل بجنوب أفريقيا www.bssa.co.za

• مؤسسة البحث الوطني www.nrf.ac.za

• بنك التنمية بجنوب أفريقيا والمرأة بجنوب أفريقيا فى البناء

<http://www.dbsa.org/sawic>

• خولا لتمويل المنشآت المحدودة www.khula.org.za

• التجارة و الاستثمار بجنوب أفريقيا <http://www.dti.gov.za>

المنظمة العالمية للتشبيك للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

الموضوع: "تمكين النمو والإبداع للمنشآت الصغيرة والمتوسطة"

التاريخ: 27-35 فبراير 2004

مكان الانعقاد: السويد

موقع إلكتروني: www.insme.org

<http://www.insme.info/page.asp?IDArea=1&public&page=malmö2004>

المؤتمر الدولي 48 للمجلس العالمي للمنشآت الصغيرة

الموضوع: تعزيز التأسيس والمنشآت الصغيرة)

التاريخ: 15-18 يونيو 2003

مكان الانعقاد: بلفاست أيرلندا الشمالية

موقع إلكتروني: <http://www.icsb.org/conferences/pconf.html>

الملتقى الخليجي الأول للمنشآت الصغيرة و المتوسطة

الموضوع " مبادرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة بمسقط"

التاريخ: 23 - 24 أكتوبر 2001

المكان(مكان الانعقاد): عمان، مسقط

موقع إلكتروني: www.oite.com/smeforum

تعزيز القدرة التنافسية :

• الهدف:

تنمية إطار سياسى عام والذي يمثل واحد من العوامل المهمة التى تؤثر على أبعاد مبادرات تنمية سياسات المنشآت الصغيرة والمتوسطة. هدف الإطار السياسى المقترح هو إنشاء إطار مرجعى عام لتوجيه كل الخدمات، البرامج، الحوافز والمبادرات السياسية الموجهة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وملاءمته مع المحيط الأكبر من توجهات السياسة الاقتصادية الخاصة بالحكومة المصرية نحو تعزيز القدرة التنافسية.

وافق كل من رئيس الوزراء الحالي الدكتور أحمد نظيف – و الرئيس الأسبق الدكتور عاطف عبيد- على الإطار السياسى العام وخطة العمل

المفاهيم و الرؤية:

تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لتنافس السوق المحلى والعالمى وبالتالى خدمة البعدين الاجتماعى والاقتصادى وتنميته فى السنوات القادمة بالإضافة إلى لعب دور مهم فى ميزان الدولة التجارى.

الإجراءات:

تنمية الإطار السياسى أخذ ما يقرب من سنتين لعملية استشارية تضمنت ممثلى قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى ممثلى الأجهزة التنفيذية والتشريعية ذات الصلة، وتم الانتهاء من 7 مراحل للوصول إلى الإطار السياسى النهائى وخطة العمل.

• البحث المكتبي :

قام فريق العمل بدراسة أحدث الاتجاهات و التطورات الاقتصادية و تأثيرها على المنشآت الصغيرة و المتوسطة على المستويين العالمى و المحلى. كما تم مراجعة أحدث البحوث الكمية و النوعية المتعلقة بتنمية المنشآت الصغيرة و المتوسطة و أفضل الممارسات الدولية لاستخلاص أهم الدروس المستفادة منها.

• البحث القائم على المشاركة :

استناداً إلى نتائج المرحلة الأولى، تم عقد عدة حلقات دراسية لمجموعات عمل (FOCUS GROUPS) ممثلة لأصحاب المنشآت الصغيرة و المتوسطة فى محافظات مختلفة.و ذلك للتعرف مباشرة على هذا القطاع، و تحديد القيود التى تعوق القدرة التنافسية لهذه المنشآت، وللحصول على آرائهم و مقترحاتهم حول أفضل الحلول الممكنة.

• التشاور مع الخبراء :

تم عقد سلسلة من الاجتماعات التشاورية، و تم فيها تبادل الآراء مع خبراء في المجالات المتعلقة بتنمية المنشآت الصغيرة و المتوسطة، وممثلين عن جهات حكومية و غير حكومية، و منظمات و برامج و جهات مانحة، و اقتصاديين اكاديميين و غيرهم، ووضعت توصياتهم موضع الاهتمام عند صياغة المقترحات.

• وضع خطة عمل على أساس المشاركة :

تم توزيع نتائج الأبحاث و المقترح الأول للتوصيات على أكثر من 180 ممثل و مندوب لما يقرب من 50 منظمة و هيئة تعمل في مجال تنمية المنشآت الصغيرة و المتوسطة في مصر. و تضمنت هذه المنظمات و الهيئات، من ضمن آخرين، وزارات تنفيذية، منظمات ممثلة عن المنشآت الصغيرة و المتوسطة، و منظمات غير حكومية و بنوك، و مؤسسات مالية.

و قد جرت المشاورات خلال ورشتي عمل ، قامت خلالهما مجموعات الخبراء، بمساعدة متخصصين ، بمراجعة التوصيات و تنقيحها إلى جانب وضع خطط عمل محددة لكل مجال من مجالات إطار السياسات المقترح، و بالإضافة إلى هذه الجهود الجماعية المنظمة، طلب أيضا من منظمات و خبراء مستقلين تقديم مقترحاتهم من خلال آليات متنوعة (مثل الاجتماعات الثنائية و التعليقات و المقترحات المكتوبة).

• التنقيح ووضع الصيغة النهائية :

بدأت العملية الاستشارية النهائية بتكليف مجموعة عمل مصغرة ضمت مندوبين من أكثر من خمس عشرة جهة حكومية و غير حكومية تعمل في مجال تنمية المنشآت الصغيرة و المتوسطة لمراجعة خطط العمل التي وضعتها مجموعات عمل الخبراء، و تنقيحها. و قد قامت مجموعة العمل بمراجعة خطة العمل و تنقيحها لتخرج بالشكل الذي هي عليه الآن.

• تحديث خطة العمل :

نتيجة التغيير و التعديل الوزاري لمجلس الوزراء تم تحديث خطة العمل و عقدت ورشة عمل لمدة يومين من 2-3 نوفمبر 2004 بفندق كونراد بمشاركة أكثر من 120 مندوب من مختلفي المنظمات العاملة في مجال تنمية المنشآت الصغيرة و المتوسطة في مصر بهدف تحديث خطة العمل لتتماشى مع التوجهات الجديدة لمختلف الوزراء.

• الموافقة على الإطار عام :

وافق كل من رئيس الوزراء الحالي الدكتور أحمد نظيف – و الرئيس الأسبق الدكتور عاطف عبيد- على خطة العمل والإطار السياسي.

• المجالات السياسية:

بناء على العملية السابقة تم تحديد 7 مجالات للسياسة تركز بشكل كبير على القدرة التنافسية، وهي

1. [الخدمات المالية](#)
2. [خدمات تطوير الاعمال](#)
3. [تشجيع الصادرات](#)
4. [التجمعات الصناعية العضوية](#)
5. [البيئة التنظيمية](#)
6. [الاستثمار الاجنبي المباشر](#)
7. [الابتكار والتكنولوجيا](#)

1- [الخدمات المالية](#) :

يعد النظام المالي للدول عاملاً مهماً من عوامل القدرة التنافسية بقدر ما يسهل أو يعوق عمل القطاع الخاص و نموه. ولا تزال القيود المالية تشكل إحدى العقبات الرئيسية التي تواجه تنمية المنشآت الصغيرة و المتوسطة. و قد أتخذت مصر خطوات مهمة لتنمية خدمات تمويل المنشآت الصغيرة الخاصة بها، ولا سيما بعد دخول البنوك التجارية في تمويل المنشآت الصغيرة. وعلى الرغم من أن تمويل المنشآت الصغيرة و قروض رأس المال العامل تسد جزءاً مهماً من الفجوة التمويلية، فإن تأثيرها على تعزيز قدرة قطاع المنشآت الصغيرة التنافسية، و إتاحة المجال له للانتقال إلى الأنشطة عالية القيمة هو تأثير محدود جداً. كما أن تأثيرها على مسار نمو هذه الشركات كان محدوداً أيضاً. و يجب على المنشآت الصغيرة و المتوسطة الرغبة في النمو و التي تحاول الترقى في سلم المنافسة أن تحدث آلاتها ومعداتنا و تحصل على ماكينات و معدات جديدة و أكثر تطوراً وتتطلب استثمارات كبيرة في رأس المال. ويمكن الحصول على هذه الاستثمارات من خلال مجموعة متنوعة من الأدوات المالية منها: القروض متوسطة و طويلة الأجل، رأس المال المخاطر، البورصة، والتأجير التمويلي.

2- [خدمات تطوير الاعمال](#)

اقتصرت تجربة الدول النامية فيما عدا استثناءات قليلة حتى الآن في مجال خدمات تطوير الأعمال، على برامج مدعومة من الحكومة في مجالات التدريب، والتسويق، وبعض المجالات المتصلة بالتكنولوجيا. وقد تعرضت هذه الخدمات، التي كثيراً ما تقدمها جهات حكومية للنقد بسبب سوء تخطيطها وإدارتها، وطبيعتها البيروقراطية، وعدم قدرتها على توظيف طاقم عمل كفء والابقاء عليه، وعدم كفاءة تغطيتها الجغرافية، ونقص الترابط والتنسيق فيما بينها، والتركيز الزائد على تأسيس مشروعات جديدة وقلة التركيز على مسار نمو المنشآت القائمة. بالإضافة إلى ذلك، تعجز برامج هذه الخدمات عن التعامل مع متطلبات العولمة، وتزايد المنافسة والاقتصاد القائم على الكثافة المعرفية. وبشكل عام فإن معظم خدمات تطوير الأعمال تعاني من عدة عقبات أبرزها:

- انخفاض معدلات استرداد التكلفة.
- عمومية مجالات المساعدة المقدمة وانخفاض مزاياها بالنسبة لأصحاب المنشآت.
- معظم الخدمات مقدمة من مؤسسات حكومية تحتاج إلى تعزيز كفاءتها وتوسيع نطاق خدماتها، وتحسين جودتها.
- نقص الكوادر البشرية المؤهلة.
- أهمية التوجه الخيري الاجتماعي.
- نقص إجراءات المتابعة.
- عدم التنسيق بين الجهات المقدمة للخدمات.

- انتشار خدمات الأعمال التي تحددها عوامل العرض وليس الطلب.
- عدم فاعلية وكفاءة التكاليف.
- نقص المؤشرات الملائمة لمراقبة الأداء

3 - تشجيع الصادرات

بينما تركز مصر حالياً على تشجيع صادرات القطاعات كثيفة العمالة، ينبغي أيضاً أن تبذل جهوداً لتشجيع "القطاعات الراححة" التي تتمتع بقدر متزايد من الديناميكية (مثل الصناعات ذات التكنولوجيات المتوسطة والمتقدمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، وبالإضافة إلى ذلك ينبغي أن تحاول مصر:-

- التحرك في حدود القطاعات الحالية كثيفة العمالة نحو حلقات سلاسل القيمة التي تتركز فيها القيمة (مثلاً، من خلال تطوير قدراتها في تصميم النسيج بدلاً من التركيز بالدرجة الأولى على إنتاج النسيج، في سلسلة القيمة الخاصة بالنسيج)
- معالجة أوجه القصور والخلل في السوق التي تؤثر على الأطراف الحالية الفاعلة في سلسلة القيمة .

4 - التجمعات الصناعية العضوية

الأطر العامة المقترحة حول السياسات الموجهة نحو التجمعات تستند إلى رؤية الحكومة بوصفها داعمة ومحفزة للتجمعات القائمة والناشئة وليس بوصفها ساعية إلى تشكيل تجمعات جديدة. وتتمثل إحدى المعتقدات التي بنيت عليها الأطر العامة في أن سياسات التجمعات ينبغي أن تهدف في الأساس إلى تشجيع إقامة الشبكات والتعاون بين الشركات وكذلك تحسين فاعلية البرامج والاستثمارات العامة. وفي نفس الوقت ينبغي ألا تتخطى هذه البرامج والاستثمارات المجال الحكومي التقليدي المتمثل في تصحيح القصور الموجود في السوق وتوفير الخدمات العامة. وينبغي أن تهدف السياسة الخاصة بالمجموعات إلى توفير الخدمات للشركات التي تستحق الحصول عليها، سواء كانت في مجموعات أو لم تكن. وتتجسد خصوصية العمل في مجموعات في أنه، نظراً لقرب الشركات والمؤسسات جغرافياً، تتزايد الفرصة المتاحة (بتكلفة أقل نسبياً) لتشجيع التعاون بين الشركات على خلاف ما يمكن أن يكون الوضع عليه في حالات أخرى.

5- السئة التنظيمية

في تقرير القدرة التنافسية العربية (Arab Competitiveness Report) المنشور حديثاً، احتلت مصر المرتبة الأخيرة من بين خمسة وسبعين دولة في "مؤشر الروتين الحكومي". وقد وصل واضعوا التقرير إلى هذا المؤشر عن طريق وضع متوسط لمدى تصور المستثمرين للعبء الكلى للوائح الإدارية بجانب مجموع تقييم الوقت الذي يقضيه كبار المديرين مع المسؤولين الحكوميين.

ومن المعروف أن الروتين الحكومي يؤثر سلباً على المنشآت الصغيرة والمتوسطة أكثر من غيرها، لأنها تعتمد الموارد البشرية والمادية اللازمة للتعامل مع الإجراءات البيروقراطية. وكما ذكر عالية، ما زال إطار القوانين والضوابط التنظيمية يشكل عقبة أساسية بالنسبة للمنشآت المصرية الصغيرة والمتوسطة خلال مسار تأسيسها ونموها. وقد أعلنت الحكومة مراراً و تكراراً إلزامها بتخفيف هذه القيود من خلال إنشاء أماكن موحدة للتسجيل واستخراج التراخيص. وجدير بالذكر، أن الوكالة الكندية للتنمية الدولية قد نفذت مبادرة تجريبية ناجحة لإنشاء شبك واحد للتسجيل واستخراج

التراخيص في مدينة المنصورة بالدقهلية في إطار مشروعها الخاص بدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وعلى الرغم من تراكم الخبرات في هذا الصدد تحديداً، لم يتخذ حتى الآن أى إجراء ملائم للانتفاع على نطاق واسع من الدروس المستفادة

6- الاستثمار الاجنبي المباشر

يستخدم تعبير التشبيك في أحيان كثيرة لوصف نطاق واسع من التفاعلات المتاحة بين الشركات

وبما أن عدد قليل جداً من المنشآت الصغيرة والمتوسطة في العالم النامي قادره على تطوير تكنولوجيات مبتكرة، فإن درجة التخصص بين الشركات عابرة القوميات والموردين تؤدي أحياناً إلى تكوين مجموعات عابرة القوميات مع كبار الموردين من الدول المتقدمة الذين يتبعون عملائهم من الشركات عابرة القوميات إلى مواقع الإنتاج في الدول النامية.

وجدير بالذكر، أن التشبيك لا يتطلب قرب الأطراف الجغرافية لكى يكون ناجحاً، إذ تشير التجارب الدولية مع الشبكات ووسائل الربط الناجحة بين الشركات إلى أهمية العوامل التالية:

- وجود إطار قانوني ملائم يحكم المعاملات التجارية ، ولا سيما ما يتصل بحقوق الملكية، وتطبيقاتها، وقانون العقود والقانون التجاري .
- وجود مؤسسات وآليات فعالة موازية لهذا الإطار القانونى تنشر المعلومات، وتجمع الشركات، وتساعد على بناء الثقة المتبادلة بينها .
- تأسيس مراكز معرفية يمكن أن تجذب الشركات للدخول في تحالفات مع الشركات والجامعات المحلية .
- تشجيع برامج البحث والتطوير المشتركة مع الشركات والمنشآت الأكاديمية من أجل خلق قدر هائل من المعرفة، مما ينعكس إيجابياً على الاقتصاد ويجعله أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب .
- تشجيع التعاقد من الباطن من خلال العطاءات الحكومية، الذى يمكن أن يكون أفضل اقتصادياً من الوسائل الانتقائية التى تضع حصة ثابتة من المشتريات للمشروعات الصغيرة التى تتطلب استثمارات ضخمة في تجميع البيانات، وتحديثها، بالإضافة إلى مراقبة المعاملات والعقود .
- الاستثمار في تحسين جودة الموارد البشرية بمصر من خلال النظام التعليمي والتدريبى سوف يجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب والمحليين .
- تطوير القدرات التكنولوجية المحلية .
- توفير برامج تهدف الى تطوير طاقات الطرف الأضعف من خلال التدريب والدعم المالى،.... إلخ .
- توفير منح موازية للعروض التى تتضمن تعاون بين الشركات في مجالات البحث والتطوير والتدريب، الخ .
- دعم برامج للتوحيد القياسي وإصدار شهادات بالالتزام بالمعايير لتزويد المشروعات الصغيرة بما تحتاجه لكى تصبح شريكاً موثوقاً به.

7- الابتكار والتكنولوجيا

قامت العديد من الدول المتقدمة والدول النامية بتوفير أشكال متعددة من المساعدات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وذلك لكي تتمكن من مواجهة تحديات التنافسية ومساعدتها على أن تمضي قدماً في الطرق السابق إيضاها. وكان الهدف من تلك المساعدات هو تعزيز القدرة التنافسية لهذه المنشآت، وبالتالي تمكينها من اتخاذ موقع لها في الأنشطة عالية القيمة (أو الأرتقاء بموقعها إلى هذه الأنشطة). وهناك حاجة ماسة الآن إلى ضرورة تشجيع الاستثمارات في التحديث والابتكار. وقد حدث تحول ملحوظ في محور تركيز السياسات نحو المنشآت الصغيرة والمتوسطة المعتمدة على المعرفة في الدول التابعة لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية. وتتضمن الإجراءات المقترحة في هذا المجال :

- خدمات التوسيع التكنولوجي .
- توثيق التعاون بين أنشطة البحث والتطوير وصناعة رأس المال المخاطر .
- دعم وضع خطط الأعمال والأنشطة غير الفنية .
- التمويل من خلال حقوق الملكية .
- حوافز مالية أخرى.